الباب الخامس

الاحتلال البريطانى

حملة قناة السويس واحتلال القدس — الإدارة العسكرية — الإدارة المدنية — المندوبون السامون — الضرائب فى عهد الاحتلال البريطانى

القدس والاحتلال البريطانى

(١٩١٧ — ١٩٤٧ م)

احتل الجيش البريطانى القدس فى ٩ كانون الأول ١٩١٧ م . دخلها عنوة وكان يقوده السر إدموند اللنبى Sir Edmund Allenby فانتقلت القدس بهذا الحدث التاريخى من يد الأتراك إلى يد الإنجليز بعد أن مكثت فى حوزة الأولين أربعة قرون صحاح .

ولكى أعطيك أيها القارئ ، فكرة صحيحة عن الأسباب التى أدت إلى احتلال القدس أرى من المفيد أن أرجع بك ثلاثة أعوام إلى الوراء ، مستعرضاً الحوادث التى جرت بين الفريقين فى هذه الجبهة من جبهات القتال التى تكوّنت خلال الحرب الكونية الأولى (١٩١٤ — ١٩١٧ م) . فأقول :

عند ما نشبت الحرب الكونية الأولى (١٩١٤ م) ووقف الإنجليز وأعداؤهم الألمان وجهاً لوجه ، رأى الأتراك من مصلحتهم أن يقفوا إلى جانب الألمان . ... يحاربوا الإنجليز . وقد وضعوا نصب أعينهم ، وبإيعاز من حلفائهم الألمان ، ... لا يقصدون احتلالها . وإنما هم يقصدون شغل الإنجليز المرابطين فيها[1]. هذا فضلا عن أنهم كانوا يعتقدون أن المصريين لا بد وأن يثوروا على الإنجليز بمجرد اقتراب الكتائب التركية من قناة السويس ، فتتعرقل بثورتهم ومرابطة الأتراك على ضفاف القناة وسائط النقل بين بريطانيا والهند .

ولهذا ساقوا إليها ثلاثاً من فرقهم النظامية وعدداً كبيراً من المتطوعين .

ولقد زود الأتراك فرقهم بعدد من المدافع الثقيلة والرشاشات والبنادق سريعة

---

(١) (فلسطين جبهة س) لوزارة الحرب التركية .

الطلقات . كما زودوها بعدد من الحيوانات بينها ٩٦٨ حصاناً و ٣٢٨ ثوراً لسحب المدافع عبر الصحراء ، و ٧,٠٠٠ جمل لنقل الذخائر والمؤن . ووضعت الحملة كلها[١] تحت إمرة جمال باشا الكبير قائد الجيش الرابع . يساعده ضابط ألمانى كبير هو رئيس الأركان الزعيم قرس فون قرسنشتاين .

شرعت كتائب الأتراك فى الزحف فى مطلع شهر كانون أول ١٩١٤ . فعبرت الحدود عند رفح . واجتازت صحراء سيناء دون أن تلقى أية مقاومة من الإنجليز . ذلك لأن هؤلاء كانوا قد اختاروا البقاء وراء الضفة الغربية للقناة ، بقصد الدفاع عنها . ولم يتمكن الأتراك من عبور القناة . وهكذا انتهت حملتهم الأولى بالفشل . فارتدوا تاركين وراءهم ألفاً وثلاثمئة قتيل ، وعدداً كبيراً من الإبل التى نفقت بسبب الحر والتعب .

وكذلك قل عن الحملة الثانية التى قاموا بها فى شهر نيسان ١٩١٦ م . والتى كانت مؤلفة من ٢٠,٠٠٠ جندى وكانت خسائر الأتراك فى هذه المرة ألف قتيل وثلاثة آلاف أسير .

وانقلب الوضع ، بعد هذه الحملة ، فبعد أن كان الأتراك مهاجمين أصبحوا مدافعين . وراح الإنجليز يتأهبون لغزو فلسطين[٢] . وأعدوا لذلك جيشاً قيل إنه كان مؤلفاً من ٧٠,٠٠٠ مقاتل يقودهم قائد كبير هو السر أرشيبالد موری Sir Archibald Murray .

وكان أول عمل قام به هذا القائد ، أن مد سكة حديدية عبر الصحراء ، وجر مياه النيل فى أنابيب حديدية إلى ميادين القتال .

فانسحب الأتراك من العريش (٢٠ كانون أول ١٩١٦ م) إلى غزة . وأخذوا يتأهبون للدفاع عنها . فحصنوها تحصيناً تاماً . ولقد قامت فيها معركتان :

---

(١) بلغ مجموع أفراد القوة التى زحفت نحو قناة السويس فى بدء القتال ١٢,٦٤٢ جندياً .

(٢) "The Palestine Campaign" by Colonel A. P. Wavell.

الأولى فى ٢٧ آذار ١٩١٧ والثانية ، فى ١٩ نيسان ١٩١٧ . وانتهت كلتاهما بفشل الإنجليز فخسروا فى الأولى ٢,٧٠٠ قتيل و ٢,٩٣٢ جريحاً . وفى الثانية ٢,٠٨٥ قتيلا و ٤,٣٥٩ جريحاً . وأما خسائر الأتراك فكانت فى المعركتين ١,٧٥٠ بين قتيل وجريح .

استبدل الإنجليز ، إثر هذا الفشل ، بعض قادتهم . وعهدوا بالقيادة العامة (حزيران ١٩١٧ م) إلى السر إدموند اللنبى . وطلب هذا منحه سلطات واسعة ، فأعطى كل ما طلب . وأعاد اللنبى تنظيم القوات التى وضعت تحت إمرته بشكل يضمن له النصر . وبلغت هذه مئة ألف مقاتل .

ولم يكن الأتراك بغافلين عما يفعله الإنجليز . إذ أنهم ، عند ما أتتهم أنباء الاستعدادات الإنجليزية ، تنادوا . فعقدوا فى حلب (٢٧ حزيران ١٩١٧ م) مجلساً حربياً حضره أكبر القواد نذكر منهم : القائد العام أنور باشا ، وقائد جيش القفقاس أحمد عزة باشا ، وقائد الجيش الثامن مصطفى كمال باشا ، وقائد الجيش السادس خليل باشا ، وقائد الجيش الرابع جمال باشا . الذى عهد إليه بتنفيذ الخطة المرسومة . وهى تقضى بإضافة الجيشين السابع والثامن من جيوش الصاعقة إلى الجيش الرابع الذى كانت على أكتافه تقوم حملة فلسطين إلى ذلك الحين .

ولكن حالة الجيش التركى لم تكن ، رغم هذه التدابير ، لترضى المطلعين على حقائق الأمور . فقد كانت أرزاقه قليلة ، ووسائط نقله ضعيفة . وفتكت الأمراض بالجند فتكاً ذريعاً ، إلى درجة أن عددهم كان يتناقص يوماً فيوماً . ولقد صودرت الحبوب المعدة للزراعة . وذلك قد أدى إلى حدوث مجاعة فى البلاد . أضف إلى ذلك أن فكرة الاستقلال كانت قد انتشرت بين عرب فلسطين والبلاد العربية الأخرى ، وكانت أخبار ثورة الحسين قد وصلتهم عن طريق المناشير التى أذاعها الحسين بن على شريف مكة ، وكانت الجمعيات

العربية القومية دائبة على حض العرب على مقاومة الأتراك والانضمام إلى الثورة، وكان الاستياء قد عمّ البلاد العربية بسبب التدابير القاسية التى اتخذها جمال باشا ضد رجالات العرب الذين شنق منهم من شنق فى بيروت والقدس والشام. وراح الشبان يفرون من الجيش التركى؛ والتحق فريق منهم بالجيش البريطانى، وآخرون بالجيش الذى كان يقوده الأمير فيصل بن الحسين. وكان أبوه الملك حسين بن على شريف مكة، قد أعلن الثورة على الترك.

وكان اللورد اللنبى قد أتم استعداداته، وحشد جيشه فأمر بالزحف نحو القدس. فاستولى، بادئ ذى بدء، على بئر السبع (١٣ تشرين أول ١٩١٧م) ثم على غزة (٧ تشرين ثانى ١٩١٧ م) والرملة ويافا (١٦ تشرين ثانى ١٩١٧م) ومن الرملة سار فى الطريق نفسها التى سلكها من قبله الأشوريون والرومان والصليبيون نحو الجبال فى طرق وعرة المسالك . . .

فسارت بعض كتائبه على طريق (اللطرون — باب الواد) فى اتجاه سريس وقرية العنب. والبعض الآخر على طريق اللطرون — رام الله، فى اتجاه لقيا وبيت عور. وهناك كتائب أمرت بأن ترابط على طريق بئر السبع — الخليل لمجابهة الطوارئ فى ذلك القطاع.

أما سريس فقد احتلها الإنكليز فى ٢٠ تشرين الثانى ١٩١٧ م. وكذلك قل عن قرية العنب التى دخلوها فى اليوم الذى تلاه. وما هو إلا يوم أو بعض يوم حتى كانت إحدى الكتائب قد احتلت قرية النبى صمويل. تلك القرية المسيطرة على قطاع القدس، بسبب ارتفاعها ومناعة موقعها. وكانت هذه القرية، وما برحت إلى يومنا هذا، فى نظر العسكريين بمثابة (مفتاح القدس). ولكن الإنجليز لم يستطيعوا أن يتقدموا بعد ذلك شبراً واحداً، بسبب عناد الأتراك فى هذا القطاع، وتغلبهم على فرقة من الفرسان الإنجليز كانت تحاول شق طريقها إلى بيتونيا. وقد ارتدت هذه الفرقة إلى بيت عور الفوقا. ثم عادت

فارتدت هي والفرق الأخرى إلى الوراء . فأصدر اللورد اللنبي أوامره فى ٢٤ تشرين الثانى بعدم القيام بأى هجوم ، ريثما تأتيه النجدة . وكان الأتراك من القوة فى هذا القطاع ، بحيث لا يمكن زحزحتهم . وهكذا فشل الهجوم الذى شنه الإنجليز على القدس عن هذه الطريق ، وهو الهجوم الأول .

وكذلك قل عن الهجوم الثانى الذى قاموا به فى ٢٧ تشرين الثانى رغم القوات الجديدة التى كانت قد وصلت .

عندئذ غيّر الإنجليز الخطة التى كانوا قد رسموها للقتال . فقووا كتائبهم المرابطة فى النبى صمويل . كما قووا كتائبهم المرابطة فى طريق العنب — القدس ، وفى وادى الصرار ، وعلى الطريق بين بئر السبع — الخليل . .

واقترف الأتراك خطأ كبيراً خلال الأيام العشرة الأخيرة التى سبقت احتلال القدس . إذ أنهم بدلا من الثبات فى خنادقهم ورد الغارات التى كان يشنها الإنجليز عليهم ، راحوا يقومون بهجمات مضادة أنهكت الجزء الأعظم من قواهم . رغم أن عدد الجيش التركى المرابط فى قطاع القدس كان يومئذ قد بلغ ١٥٫٠٠٠ مقاتل ، معظمهم كان منشغلا بتحصين التلال الواقعة غربى القدس . إلا أن اليأس كان قد دب فى صفوفهم بسبب الجوع والمرض وقلة الذخائر والمؤن . فاهتبل الإنجليز الفرصة السانحة . وأتوا بمدافع ونجدات جديدة فتمكنوا من احتلال بيت أكسا والتلال الكائنة حولها ، كما تمكنوا من احتلال دير يسين ، وكانوا قد استولوا على مواضع استراتيجية أخرى إلى الشرق من وادى الصرار . وكانت بعض كتائبهم قد وصلت إلى قطاع بيت لحم ، واحتلت عين كارم . وراحت مدافعهم تضرب القدس من جهاتها الثلاث : الشمال والغرب والجنوب .

فأيقن الأتراك حينئذ أنهم خسروا المعركة ، وأن القدس لا محالة واقعة بيد الإنجليز .

عندئذ نادى المتصرف التركى عزة بك عدداً من أعيان المدينة ووجوهها

إليه ، فأخبرهم بحقيقة الأمر . وحملهم الرسالة التالية :

إلى القيادة الإنجليزية

منذ يومين والقنابل تتساقط على القدس المقدسة لدى كل ملة . فالحكومة العثمانية — محافظة على الأماكن المقدسة الدينية من الخراب — قد سحبت عساكرها من المدينة وأقامت موظفين ليحافظوا على الأماكن الدينية كالقيامة والمسجد الأقصى . وعلى أمل أن تكون المعاملة من قبلكم أيضاً على هذا الوجه ، فإنى أبعث بهذه الورقة مع حسين بك الحسينى رئيس بلدية القدس بالوكالة سيدى .

٣٣٣/١٢/٨

وفى صباح اليوم التالى انسحب الأتراك من المدينة . فريق منهم انسحب عن طريق أريحا وآخرون ولوا وجوههم شطر نابلس . وكانت السماء ماطرة . وكان يخيم على المدينة سحب قاتمة من الرهبة والسكون . فدخلها الإنجليز (الأحد ٩ كانون أول « ديسمبر » ١٩١٧ م) . دخلوها عن طريق الشيخ بدر ، الحى الكائن إلى الغرب من المدينة .

وبعد يومين دخل اللورد اللنبى المدينة من بابها المعروف بباب الخليل وأذاع من فوره على سكانها ، ومن على درج القلعة ، البيان التالى :

« إن انهزام الأتراك أمام الجيوش التى أقودها أدى إلى احتلال مدينتكم وفى الوقت الذى أذيع عليكم فيه هذا النبأ أعلن الأحكام العرفية . وستبقى هذه نافذة المفعول ما دام ثمة ضرورة حربية . ولئلا ينالكم الجوع ، كما نالكم على يد الأتراك ، أريد أن أخبركم أننى أرغب أن أرى كل واحد منكم قائماً بعمله ، وفقاً للقانون دون أن يخشى أى تدخل من أى شخص كان .

« إن مدينتكم محترمة فى نظر أتباع الديانات الثلاث الكبرى . وترابها مقدس فى نظر الحجاج والمتعبدين الكثيرين من أبناء الطوائف الثلاث المذكورة منذ

قرون وأجيال وأود أن أحيطكم علماً بأن جميع المعابد والأماكن المقدسة ستصان وفقاً للمعتقدات المرعية وبالنسبة إلى تقاليد الطوائف التي تملكها » .

وكان أول عمل قام به الإنجليز ، بعد احتلالهم المدينة ، أن نصبوا عند مدخلها من الغرب . . ذلك المدخل الذى دخلوها منه . . وهو المعروف بحى الشيخ بدر . . نصباً من الرخام الأبيض تذكاراً لفتحهم . . نقشوا عليه اسم اللورد اللنبى والتاريخ الذى فتحت فيه المدينة على يده . . وأنشأوا حول النصب حديقة . وأرادوا أن يرفعوا على النصب صليباً . إلا أنهم عادوا فعدلوا عن ذلك استجابة لرغبة اليهود . ووضعوا الصليب بشكل لا يراه الناظر من بعيد .

الإدارة العسكرية

أدار الإنكليز القدس ، بادئ ذى بدء ، إدارة عسكرية . وأقاموا عليها حاكماً عسكرياً هو الجنرال بيل بورتون Gen. Bill Borton. واستقال هذا بعد أسبوعين لأسباب صحية . فخلفه فى الإدارة السر الكسندر بيرد Sir Alexander Baird

ثم جاء السر رونالد ستورس . وكان هذا ، قبل مجيئه للقدس ، السكرتير الشرقى لدار المندوب السامى فى القاهرة . ومكث فى القدس عدداً من السنين . وكان فى القدس ، بالإضافة إلى حاكمها الإدارى ، موظف عسكرى كبير مسؤول عن إدارة فلسطين بأجمعها لقبه (المدير العام لبلاد العدو المحتلة الجنوبية) .

كان أولهم البريجادر كلايتون ١٩١٧ والميجور جنرال السر موني ١٩١٨ والميجور جنرال السر وطسن ١٩١٩ والميجور جنرال السر بولز ١٩٢٠ .

وفيما كان سكان البلاد يتوقعون أن يعهد إليهم بإدارة بلادهم رأوا ، ويا لهول ما رأوا ، أن هذه البلاد راحت ، حتى بعد إعلان الحكم المدنى ، تدار بأيد إنجليزية . وراح الإنجليز يفرضون على الشعب من الضرائب ويسنون من القوانين ما يشاءون لا ما يشاء الشعب نفسه وما تقضى به مصلحته .

وما لبث الشعب العربي أن سمع بوعد بلفور . ذلك الوعد الذى منحه الإنجليز على لسان وزير خارجيتهم اللورد بلفور إلى اليهود بوساطة زعيمهم روتشيلد . إذ أرسل إليه كتاباً قال فيه :

عزيزى اللورد روتشيلد .

يسرنى جداً أن أبلغكم بالنيابة عن حكومة جلالة الملك بأن حكومة جلالته تنظر بعين الرضا إلى إنشاء وطن قومى للشعب اليهودى فى فلسطين وتبذل الجهود فى سبيل ذلك . على أن لا يجرى شىء يضر بالحقوق الدينية والمدنية لغير اليهود فى فلسطين أو يضر بما لليهود من الحقوق والمقام السياسى فى غيرها من البلدان .»

والغريب فى الأمر أن هذا الوعد الذى أعطى بتاريخ ٢ تشرين الثانى ١٩١٧ بقى فى طى الخفاء ، فلم يذع إلا بعد أن احتل الإنجليز القدس فى ٩ كانون أول ١٩١٧ ووضعت الحرب أوزارها ، ولم يعد الإنجليز فى حاجة لرضا العرب سكان البلاد .

فراح هؤلاء يتساءلون : أين هذا من الوعد الذى قطعته إنجلترا للملك حسين يوم طلب منها مكافأة لقيامه ضد الأتراك . « أن تعترف باستقلال البلاد العربية من مرسين حتى الخليج الفارسى شمالا ، ومن بلاد فارس حتى خليج البصرة شرقاً ، ومن المحيط الهندى للجزيرة جنوباً ، ومن البحر الأحمر والبحر المتوسط حتى سينا غرباً[1]... » لا بل أين هو من الثورة نفسها التى أعلنها

---

(١) رضى الملك حسين فى المخابرات التى جرت بينه وبين السر هنرى مكماهون المندوب البريطانى فى مصر ، بين ٢٤ تموز ١٩١٥ و ١٠ آذار ١٩١٦ م ، باستثناء عدن وأطنة ومرسين ، وإخراج هذه المدن من نطاق البلاد العربية التى طالب باستقلالها . ووافق على إرجاء البحث فى أمر العراق على أن يبقى هذا تحت الإدارة الإنجليزية لمدة قصيرة . وأصر الإنجليز كما يفهم من المخابرات المبحوث عنها على استثناء لبنان الكبير والاعتراف بما لحليفتهم فرنسا من مصالح فى ذلك الجزء من البلاد . وطلبوا أن يعترف بما لهم من مركز خاص فى ولايتى بغداد والبصرة .

ولم يرد فى تلك المخابرات ما يشير إلى أن الإنجليز استثنوا فلسطين من وعدهم أو أنهم ينوون إنشاء وطن قومى لليهود فيها أو أنهم يريدون إدارتها إدارة مباشرة .

الحسين بتاريخ ٢٦ حزيران ١٩١٦ والتى قال عنها اللورد اللنبى فى تقريره الذى رفعه إلى وزارة الحربية فور انتهاء القتال : « إنها ساعدت الحلفاء مساعدة كبيرة فى الحصول على نتائج فاصلة فى الحرب » .

وما كادت أنباء وعد بلفور والوطن القومى اليهودى تذاع فى القدس وفى سائر أنحاء فلسطين ، حتى راح الناس يعلنون سخطهم واستنكارهم . وتزعزعت ثقتهم ببريطانيا . فقامت فى القدس وفى غيرها من المدن الفلسطينية مظاهرات صاخبة . وتحولت هذه المظاهرات فى بعض الأماكن إلى اضطرابات دموية .

وعقدت الجمعيات الإسلامية المسيحية فى يافا مؤتمراً (١٢ شباط ١٩١٩ م) . قررت فيه الانضمام إلى سوريا .

وهبطت البلاد فى ١٠ حزيران ١٩١٩ لجنة أميركية بعث بها مجلس الحلفاء الأعلى لاستفتاء السكان ، وكان من المقرر أن تشترك كل من بريطانيا وفرنسا فى عملية الاستفتاء هذه عملا بالقرار الذى أصدره مؤتمر الصلح فى ٢٠ كانون الثانى ١٩١٩ ، وذلك تنفيذاً للمادة ٢٢ من ميثاق عصبة الأمم . إلا أنهما لم تشتركا فى الاستفتاء . لأن مبدأ الاستفتاء يتعارض ومعاهدة سايكس — بيكو ، تلك المعاهدة السرية التى اقتسمت هاتان الدولتان بموجبها بلاد العرب . وكانت نتيجة الاستفتاء ، كما جاء فى تقرير هذه اللجنة ، أن اتفق المسلمون والمسيحيون على مقاومة الحركة الصهيونية ، فرفضوا الانتداب البريطانى ، وطلبوا إلغاء وعد بلفور كما طلبوا الاستقلال التام ضمن الوحدة السورية . وإذا كان لا بد من الانتداب ، فلتكن الدولة المنتدبة أميركا وليست بريطانيا التى منحت اليهود

ومن شاء التفصيل فعليه أن يرجع إلى المخابرات التى جرت بين الملك حسين والسر هنرى مكماهون بين ٢٤ تموز ١٩١٥ و ١٠ آذار ١٩١٦ والتى ورد ذكرها فى معظم التقارير والمؤلفات التى نشرت بعد الحرب .

وعداً بإقامة وطن قومى لهم فى فلسطين . وقد أكدوا للجنة أن إقامة مثل هذا الوطن ستؤدى فى النتيجة إلى تهديد البلاد .

وأيدت اللجنة فى تقريرها مخاوف العرب قائلة إنها اقتنعت من أحاديثها مع ممثلى اليهود أن الصهيونيين يتوقعون أن يجلوا السكان غير اليهود عن فلسطين . وأضافت إلى ذلك قولها إن الشعور ضد الصهيونية بلغ أشده ، وإن البرنامج الصهيونى لا يمكن تنفيذه إلا بالقوة ، وإن هذه القوة يجب أن لا تقل عن خمسين ألف جندى ، وإن مطالب الصهيونيين مبنية على كونهم احتلوها قبل ألفى سنة ، وهذه دعوى لا تستحق الاكتراث .

وأوصت اللجنة فى ختام تقريرها بتحديد الهجرة إلى فلسطين ، والعدول بتاتاً عن الخطة التى ترمى إلى جعل فلسطين دولة يهودية .

هذا ويجدر بنا أن نذكر هنا أن موقف بريطانيا وفرنسا حيال هذه اللجنة كان موقفاً عدائياً .

فتزعزعت ثقة الناس ببريطانيا وتوالت المظاهرات ، وتحولت هذه فى ربيع عام ١٩٢٠ إلى اضطرابات كان أشدها ذلك الاضطراب الذى حدث فى القدس ، فى ٤ نيسان ١٩٢٠ م . فقتل من جرائه ٩ من اليهود و ٤ من العرب . وجرح ٢٥٠ يهودياً و ٢١ عربياً . فأعلنت على أثره الأحكام العرفية . واعتقلت السلطة عدداً من الزعماء والشبان ، فزجتهم فى أعماق السجون . وتألفت محكمة عسكرية بعدئذ حكمت عليهم بالسجن مدداً تتراوح بين الشهر والخمسة الأعوام. وكان نصيب كاتب هذه السطور ورفيقه الحاج أمين الحسينى أن حكم عليهما أولا بالإعدام ، ثم خفض الحكم إلى السجن عشر سنين .

وفى اليوم الأول من شهر تموز ١٩٢٠ استبدل بالحكم العسكرى إدارة مدنية ونصب على رأس هذه الإدارة أول مندوب سام للملك جورج الخامس وهو السر هربرت صمويل Sir Herbert Samuel P.C.G.B E. .

ولقد هبط هذا مدينة القدس تحرسه الطائرات والدبابات خشية أن يغتاله العرب ، إذ أنه يهودى إنجليزى . وهو من أقطاب الحركة الصهيونية ، وإن قال فى كثير من المناسبات ، إنه يقف على الحياد بين العرب واليهود ، وإنه لا يبغى سوى خير الفريقين . ولكى يتقرب من العرب عفا عن المحكوم عليهم كلهم خلا عارف العارف والحاج أمين . فإنه كما قال فى بيانه الذى أذاعه على الجمهور يوم هبط البلاد رأى أن لا يعفو عنهما إلا إذا سلما نفسيهما للعدالة البريطانية . وكانا بعيدين عن متناول السلطة فلم يأبها لقوله . ولم يستسلما . لا بل راحا يضاعفان من جهودهما لخدمة قومهما وبلادهما . ثم عاد ، فعفا عنهما دون قيد أو شرط .

ولقد ازداد التوتر فى البلاد ، فحدثت فى يافا اضطرابات أدت إلى اقتتال العرب واليهود ؛ فأقفلت المدينة . وسادت الفوضى ، وامتد لهيب الاضطرابات إلى المستعمرات اليهودية . فقتل من جراء ذلك ٩٥ قتيلا (٤٨ من العرب و ٤٧ من اليهود) وجرح ٢١٩ شخصاً (٧٣ من العرب و ١٤٦ من اليهود) وتألفت لجنة برئاسة قاضى القضاة السر توماس هيكرافت للتحقيق فى أسباب هذه الاضطرابات . فقالت هذه فى تقريرها إنها ناشئة عن الشعور السائد فى البلاد ضد اليهود . وهذا ناشىء عن خطة الحكومة فيما يتعلق بالوطن القومى .

ومع ذلك فقد مضت السلطة المنتدبة فى تدابيرها القاسية للحد من الشعور الوطنى ولتوطيد دعائم الوطن القومى اليهودى لا فى يافا أو فى القدس وحدهما ، وإنما فى فلسطين كلها . من ذلك أنها فى الوقت الذى راحت تزود المستعمرات اليهودية بالسلاح وتدربهم على القتال ؛ حظرت على الأهلين حمل السلاح واستعماله ، وفرضت عليهم عقوبة السجن المؤبد والإعدام .

وجعلت اللغات الثلاث ، العربية والعبرية والإنجليزية ، لغات البلاد الرسمية . وفتحت باب الهجرة لليهود . فدخل فلسطين منهم فى السنوات الخمس الأولى خمسون ألفاً . ومعنى ذلك أن عددهم تضاعف فى عهد المندوب السامى

الأول فأصبحوا مئة ألف . واختار معظمهم الإقامة فى بيت المقدس

وسمح لليهود بشراء الأراضى كيفما يشاءون . فتضاعفت ممتلكاتهم . وأصبحت بنسبة ٦ إلى ٧ ٪ من مجموع مساحة الأراضى الفلسطينية . وازدادت مساحة الأراضى التى يملكوها فى القدس .

وعلى عهد هذا المندوب ، عقد فى القدس مؤتمر كبير (٢٥ حزيران ١٩٢١) . وقرر المؤتمرون رفض الانتداب وإلغاء وعد بلفور وطالبوا باستقلال فلسطين ، وإقامة حكم نيابى ديمقراطى فيها على أن تتحد مع البلاد العربية الأخرى . وسافر وفد منهم إلى الغرب حاملا معه هذه القرارات . ولم يترك الوفد فى إنجلترا وفى سائر أنحاء أوربا باباً إلا طرقه . ولكنه وجد الأبواب كلها موصدة .

ولكى يلهى الشعب العربى عن فلسطين هدفه الأصلى راح يضرب الأحزاب الفلسطينية بعضها بالبعض الآخر . ولا سيما فى القدس . فقد أقال موسى كاظم باشا الحسينى من رئاسة البلدية ووضع مكانه راغب بك النشاشيبى . ووضع (١٩٢١ م) الحاج أمين الحسينى على رأس (المجلس الإسلامى الأعلى) وراحت هاتان الأسرتان وهما من الأسر المعروفة بفلسطين تتنافسان من أجل الزعامة والنفوذ وسرى الانقسام إلى سائر الأسر والأحزاب . فانقسم الفلسطينيون بوجه عام والمقدسيون بوجه خاص إلى شطرين : شطر يؤيد هذا ، وآخر يعضد ذاك .

واهتبل الإنجليز الفرصة ، فراحوا يقوون وسائل استعمارهم ، كما اهتبلها اليهود ، وراحوا يوطدون دعائم وطنهم القومى الذى كانوا يهدفون من ورائه إلى امتلاك البلاد كلها ، لا القدس وحدها .

وفيما كان العرب فى حيرة من أمرهم ماذا يفعلون ، أتتهم أنباء تقول إن عصبة الأمم (٢٤ تموز ١٩٢٢ م) فرضت على فلسطين نوعاً من الحكم أسمته (الانتداب) . وعهدت إلى بريطانيا بإدارتها نيابة عنها ، على أن يبدأ هذا فى

٢٩ أيلول ١٩٢٣ . وجاء فى ديباجة صك الانتداب « أن دول الحلفاء وافقت على أن تكون الدولة المنتدبة مسؤولة عن تنفيذ التصريح الذى صرحت به حكومة جلالة ملك بريطانيا فى ٢ تشرين الثانى ١٩١٧ م بأن ينشأ فى فلسطين وطن قومى للشعب اليهودى على شريطة أن لا يفعل شىء يضر الحقوق المدنية والدينية التى تتمتع بها الطوائف غير اليهودية المقيمة فى فلسطين الآن ، ولا الحقوق والمركز السياسى الذى يتمتع به اليهود فى البلدان الأخرى . »

ومنحت المادة الأولى منه « السلطة التامة للدولة المنتدبة فى التشريع والإدارة إلا حيث أقيمت لها حدود فى نصوص صك الانتداب هذا » .

ونصت المادة الثانية من الصك نفسه على أن « تكون الدولة المنتدبة مسؤولة عن جعل البلاد فى أحوال سياسية وإدارية واقتصادية تكفل إنشاء الوطن القومى اليهودى وترقية أنظمة الحكم الذاتى وضمان الحقوق المدنية والدينية لجميع سكان فلسطين بقطع النظر عن الأجناس والأديان » .

عندئذ أيقن الفلسطينيون أن إنجلترا صديقة العرب خانتهم ، وأن الاستقلال الذى كانوا ينشدونه والذى لولاه ما خرجوا على الترك ولا انضموا لثورة الحسين ، دونه خرط القتاد .

ولقد عرضت الحكومة ، بعدئذ ، مشروعاً يقضى بإنشاء (مجلس تشريعى) على أن يؤلف هذا من ثلاثة وعشرين عضواً : أحد عشر منهم من موظفى الحكومة واثنى عشر من الأهلين (عشرة من العرب واثنان من اليهود) ، وأن يرأسه المندوب السامى . فرفض العرب هذا المشروع (١ أيلول ١٩٢٢ م) لأن المجلس التشريعى المقترح لا يملك سلطة تنفيذية ، وليس له أن ينظر فى أية نقطة تعارض مبدأ الوطن القومى اليهودى ، ولأن قرارات المجلس « يتوقف تنفيذها على إرادة المندوب » .

ولما فشل مشروع المجلس التشريعى عرضت الحكومة على العرب (١٣

تشرين الأول ١٩٢٣) مشروعاً آخر يقضى بتأليف وكالة عربية يكون لها ما للوكالة اليهودية من الحقوق والمزايا . إلا أنهم رفضوا هذا المشروع أيضاً ، لأنه لا يحقق الأمانى الوطنية .

ومضت السلطة البريطانية فى تنفيذ التدابير التى رسمتها لتهويد فلسطين ، يتزعمها اثنان من أقدر رجال اليهود هما المندوب السامى السر هربرت صمويل والمستشار القضائى إلاضون نورمان بنتويش . فكان الثانى يسن الأنظمة والقوانين ، وكان الأول يوقع عليها ويأمر بتنفيذها .

وبفضل هذين الاثنين تمكن اليهود من استغلال مرافق البلاد . فألف بنحاس روتنبرغ ، وهو مهندس يهودى روسى ، شركة أسماها (شركة كهرباء فلسطين) . ونالت هذه الشركة (فى ٢١ أيلول ١٩٢١) امتيازاً منحت بموجبه حق استغلال نهرى الأردن واليرموك وروافدهما ، لتوليد القوى الكهربائية وإضاءة فلسطين (خلا القدس وقطاعها) بالكهرباء .

وأما القدس وقطاعها (رام الله وبيت لحم وبيت جالا) فقد ابتاعت شركة إنجليزية يهودية أخرى حق إضاءتها بالكهرباء من رجل يونانى كان قد حصل على هذا الامتياز فى العهد التركى .

وقصارى القول لم تذق القدس ، على عهد هذا المندوب ، طعم الراحة . ولم تر ، خلال السنوات الخمس التى قضاها فى البلاد ، من الإصلاح والعمران سوى ما قامت به (جمعية محبى القدس Pro-Jerusalem Society) . تلك الجمعية التى وضع أساسها فى أيلول ١٩١٨ وقالت إنها تهدف إلى تحسين هذه المدينة المقدسة من الناحيتين العمرانية والأثرية ، والاحتفاظ بمكانتها التاريخية . وكان رئيسها حاكم القدس فى ذلك الحين ، السر رونالد ستورس ، وأعضاؤها خليط من العرب واليهود والإنجليز . وهدمت هذه الجمعية معظم العمارات الملاصقة للسور بين باب العمود والباب الجديد ، وحظرت إنشاء العمارات على

مقربة من السور فى أى مكان . وربطت الحكومة ، بإيعاز من هذه الجمعية ، شؤون البناء والتعمير بنظام .

وجاء بعد السر هربرت صمويل الفيلد مارشال بارون بلومر .

Field-Marshal Baron Plumer, G.C.P., G.C.M., G.C.C.V.O., G.B.E.

وكان ذلك فى ١ آب ١٩٢٥ م .

فلم يختلط هذا بالشعب . وكان همه الوحيد توطيد الأمن والنظام فى البلاد . فأدارها إدارة عسكرية أكثر مما هى مدنية . وأكثر من توظيف الإنجليز فى مختلف مصالح الحكومة ودواوينها . وطغى سيل الهجرة على عهده ، وحصل اليهود على امتياز لاستغلال البحر الميت .

ومن الحوادث التى حدثت فى القدس على عهد هذا المندوب أن اشتد الخلاف بين المسلمين واليهود (فى شهر أيلول ١٩٢٥ م) حول البراق . إذ ادعى اليهود أن لهم الحق فى جلب الكراسى والمقاعد والستائر معهم واستعمال هذه الأدوات أثناء تعبدهم هناك . وعارضهم المسلمون فى ذلك فقالوا إن هذا المكان وقف إسلامى ، أنشأه صلاح الدين لمنفعة المسلمين . وكاد الخلاف يؤدى إلى قتال لولا أن تدخلت الحكومة . فبحثت الخلاف من جميع وجوهه ، وأصدرت قرارها مؤيدة فيه الوضع الراهن . محظرة على اليهود أن يجلبوا معهم أى شىء مما يدعون .

وبعد الفيلد مارشال بلومر جاء السر جون تشانسار

Lieut-Colonel Sir John Chancellor, G.C.M.G, G.C.V.O., D.S.O.

وعلى عهده تجددت حركة البراق . فأراد اليهود أن يتحدوا أمر الحكومة فى المحافظة على الوضع الراهن ، فأتوا معهم فى يوم عيد الغفران ببعض الأدوات . فاعتبر الموظف المسؤول ذلك من المحدثات ، ورفعها بالقوة . وراح اليهود والمسلمون بعدئذ يتشاكون . وتنادى المسلمون ، فعقدوا مؤتمراً إسلامياً فى القدس (١ تشرين

الثانى ١٩٢٨) . وقرر المؤتمرون ، فيما قرروا ، الاحتجاج على أى عمل أو محاولة ترمى إلى إحداث أى حق لليهود فى مكان البراق . وأرسل وزير المستعمرات البريطانية للقدس لجنة أسماها (لجنة البراق) . وبعد تحقيق دام شهراً رفعت اللجنة تقريراً[1] يقول بضرورة الاحتفاظ بالوضع الراهن . ولم يرض اليهود عن هذا القرار . لا ، بل راحوا يتحدونه . كما راحوا يتحدون العرب .

وأقنعوا وكلاء التاج فى لندن فحصلوا على امتياز لاستثمار البحر الميت واستخراج البوتاس وسائر الأملاح المعدنية فيه . وقد أمضى هذا الاتفاق فى شهر حزيران ١٩٢٩ . والذى أمضاه وكلاء التاج بالنيابة عن حكومتى فلسطين وشرق الأردن ، واثنان من أصحاب الأعمال اليهود هما نوفومسكى وتولوخ ، باسم (شركة البوتاس الفلسطينية) . وازداد عدد المهاجرين إلى فلسطين بحجة وجود أعمال ، ونشط اليهود فى شراء الأراضى .

وقامت فى القدس ونابلس ويافا والخليل وفى سائر أنحاء فلسطين على إثر ذلك (فى شهر آب ١٩٢٩) ثورة ضد الحكومة ، وضد الوطن القومى اليهودى معاً .

فاصطدم الفريقان حيثما التقيا . وقتل من اليهود ١٣٣ ومن العرب ٩١ (سبعة وثمانون منهم مسلمون وأربعة مسيحيون) وجرح من اليهود ٣٣٩ ومن العرب ١٨١ . وكانت أكثر إصابات العرب من الجند . ودمرت ست مستعمرات يهودية تدميراً تاماً .

وأدانت المحاكم ٧٩٢ عربياً بسبب هذه الثورة فحكمت على ٢٠ منهم بالإعدام . وخفض مجلس الملك الخاص حكم الإعدام ، فيما يتعلق بسبعة عشر عربياً ، إلى السجن المؤبد . وأعدم ثلاثة وهم عطا أحمد الزير ، ومحمد خليل حجوم ، وفؤاد حسن حجازى . واليهودى الوحيد الذى حكم عليه بالإعدام بسبب قتله أسرة عربية ، وهو موظف فى قوة البوليس ، خفض حكمه إلى السجن

(١) الكتاب الأبيض رقم ٣٢٢٩ تاريخ تشرين الثانى ١٩٢٨

خمس عشرة سنة . ثم عفى عنه . هذا من ٩٢ يهودياً صدرت بحقهم أحكام مختلفة .

وأرسلت الحكومة لجنة للتحقيق برئاسة السر والتر شو Sir Walter Shaw وثلاثة من الأعضاء يمثلون الأحزاب البريطانية الثلاثة ، وهبطت اللجنة مدينة القدس . وبعد أن درست المشكلة الفلسطينية والأسباب التى أدت إلى الفتنة أصدرت قرارها فى شهر آذار ١٩٣٠ (رقم Cmd. ٣٥٣٠) وقد جاء معظمه فى صالح العرب . وإليك ملخصه :

١ — الفتنة نتيجة حتمية لمخاوف العرب . ومخاوفهم ناجمة عن اعتقادهم بأن السياسة المتبعة بشأن الهجرة والأراضى ستؤدى حتما إلى إخضاع العرب التام ، وإخراجهم من بلادهم . كما أنها ستحرمهم يوماً من وسائل معيشتهم .

٢ — أن هذا الخوف وذاك الاعتقاد سيكونان سبباً فى اضطرابات أخرى لا بد أن تقع فى المستقبل .

٣ — أن الأزمة التى وقعت فى سنتى ١٩٢٧ — ١٩٢٨ نشأت فى الواقع بسبب قدوم عدد من المهاجرين إلى البلاد أكثر مما تستطيع أن تستوعبه . وهذا ما قاله السر جون كامبل ، أحد الخبراء فى مسائل الاستعمار الذين عينتهم لجنة الأبحاث العامة المشتركة . تلك اللجنة التى ألفتها الجمعية الصهيونية بالاشتراك مع الزعماء اليهود غير الصهيونيين فى أميركا سنة ١٩٢٧ .

٤ — إذا أجيب اليهود إلى طلبهم وسمح لهم بإدخال ٢٥,٠٠٠ مهاجر فى السنة ، فإنهم يصبحون أكثرية فى سنة ١٩٤٨ .

٥ — يتوق اليهود إلى إيجاد دولة يهودية فى فلسطين ، سواء فى ذلك المتطرفون والمعتدلون . وإن اختلفوا فى الطريق التى يجب السير عليها توصلا لهذه الغاية .

٦ — يجب أن تكون الهجرة إلى فلسطين متناسبة مع مقدرة البلاد الاقتصادية بحيث لا يصبح المهاجرون عبئاً على أهالى فلسطين — ويجب أن يؤخذ رأى

الهيئات غير اليهودية فى مسائل الهجرة .

٧ — أن التدابير التى اتخذتها حكومة فلسطين لحماية حقوق المزارعين العرب ، ومنها قوانين انتقال الأراضى فى ١٩٢٠ و ١٩٢١ و ١٩٢٩ ، لم تأت بالغاية المتوخاة . فقد بقى عدد كبير من المزارعين ، بسبب انتقال مساحات واسعة من الأراضى العربية إلى أيد يهودية ، بلا أرض يعيشون منها . وفى هذا ما فيه من دليل على تقصير حكومة فلسطين .

٨ — منحت بريطانيا العراق والأردن الحكم الذاتى ، وحرمت فلسطين من هذا الحق بسبب وعد بلفور . وهذا ما جعل العرب يعتقدون أن وجود اليهود بفلسطين حجر عثرة فى سبيل تحقيق أمانيهم القومية — وهم يعتقدون اعتقاداً جازماً أن الوعد الذى قطعه مكماهون بالاستقلال يشمل فلسطين .

٩ — وقصارى القول أن الشعب العربى فى فلسطين يطالب بحكومة نيابية ، وهو متحد فى طلبه هذا . وأن شعور الاستياء الذى يسوده ناشىء عن حرمانه من حق الحكم الذاتى . وأن هذا الشعور ساعد على وقوع الاضطرابات الأخيرة . إذاً يجب على الحكومة أن لا تتجاهل ذلك عند ما تبحث فى التدابير الواجب اتخاذها لاجتناب وقوع مثل هذه الاضطرابات فى المستقبل .

هذا هو ملخص التقرير الذى رفعته لجنة شو إلى الحكومة البريطانية . وبناء على توصية هذه اللجنة هبط القدس بعد قليل (أيار ١٩٣٠) السر جون هوب سمبسون بوصفه خبيراً فى مشاكل الأراضى . وبعد أن درس الوضع درساً دقيقاً رفع إلى حكومته تقريراً ، جاء فيه :

١ — أن الأراضى التى بيد العرب لا تكفى لسد حاجتهم .

٢ — أن الأسرة العربية الواحدة فى فلسطين تحتاج إلى ١٣٠ دونماً من الأرض لتتمكن من القيام بأودها ، وهى لا تملك الآن سوى ٩٠ دونماً .

٣ — أن الأراضى التى بيد اليهود تزيد على حاجتهم .

٤ — أن الأرض التى يشتريها اليهود من العرب تبقى بأيديهم إلى الأبد ، فلا يبيعونها ، ولا يؤجرونها إلا إلى اليهود . وعندما تؤجر إلى يهودى يشترط عليه أن لا يستخدم أى عربى فيها .

٥ — يدخل البلاد سنوياً ، بالإضافة إلى المهاجرين الشرعيين ، عدد كبير من المهاجرين بطريق التهريب . وهذا يزيد مشكلة الأراضى سوءاً .

وما كاد هذان التقريران يصلان إلى لندن ، ويدرسان فيها ؛ حتى أصدرت الحكومة الإنجليزية بياناً أوضحت فيه واجباتها ، والخطة التى تريد أن تسير عليها فى إدارة فلسطين وفقاً لصك الانتداب . وقد أسمته (الكتاب الأبيض) ونشرته فى عدد ممتاز من الجريدة الفلسطينية بتاريخ ٢٤ تشرين الأول ١٩٣٠ وقد جاء فيه :

١ — المقصود من (الوطن القومى اليهودى) فى فلسطين زيادة رقى الطائفة اليهودية ، وليس معناه فرض الجنسية اليهودية على فلسطين إجمالا .

٢ — من العبث أن يلح زعماء اليهود على حكومة جلالته كى تسير فى سياستها فيما يتعلق بالمهاجرة والأراضى حسب أمانى المتطرفين من الصهيونيين . فإنها إذا ما فعلت ذلك ، تكون قد أخلت بواجبها إزاء غير اليهود من أهالى فلسطين .

٣ — لا يمكن السماح بهجرة يهودية تزيد على مقدرة البلاد الاقتصادية .

٤ — أن للوكالة اليهودية ، بموجب المادة ٤ من صك الانتداب ، حق النصح والمعونة ؛ وليس لها حق الاشتراك فى حكم البلاد .

٥ — يجب ، فى الوقت نفسه ، إيجاد الوسائل التى تصون مصالح السكان غير اليهود صيانة تامة ، وأن يتاح لهؤلاء السكان أيضاً الفرصة لتقديم المشورة لحكومة فلسطين فيما يتعلق بتلك المصالح .

٦ — أن الالتزامات المفروضة فى صك الانتداب بشأن الفريقين متساوية .

٧ — إن حكومة جلالته ترى أن الوقت قد حان للسير فى مسألة منح فلسطين نوعاً من الحكم الذاتى . وبناء على ذلك فهى تنوى أن تشكل مجلساً تشريعياً يتمكن العرب فيه من وضع آرائهم الاجتماعية والاقتصادية أمام الحكومة بوسائل دستورية .

٨ — ليس فى فلسطين فى الوقت الحاضر أية أرض ميسورة لاستقرار المزارعين من المهاجرين الجدد . ومساحة الأراضى المحلولة التى تملكها الحكومة ليست مما يعتد بها .

٩ — أن السياسة التى تتبعها الوكالة اليهودية فيما يتعلق بشراء الأراضى واستغلالها وتأجيرها لا تتفق مع التصريح الذى أدلى به المؤتمر الصهيونى فى سنة ١٩٢١ بأن الشعب اليهودى يرغب فى أن يعيش مع الشعب العربى بصلات صداقة واحترام متبادلين .

١٠ — دخل البلاد كثير من الأشخاص دون أن يحصلوا على التأشيرة (الفيزا) اللازمة لدخولهم . كما دخلها وبقى فيها كثيرون ممن سمح لهم بالإقامة المؤقتة فقط . ذلك لأن الحكومة لا تراقب الحدود ومرافق البلاد مراقبة فعالة .

١١ — يتحتم على الدولة المنتدبة إما أن تخفض المهاجرة ، أو أن تقفها فى الحالات الضرورية . ذلك لأن المهاجرة غير المحددة تسبب حرمان السكان العرب من الحصول على الأشغال الضرورية لمعيشتهم .

١٢ — ليس ثمة أمل فى تحسن العلاقات المتبادلة بين الشعبين ؛ لا ، ولا فى تحقيق الوطن القومى اليهودى ، إلا إذا توطدت الطمأنينة والرفاهية ؛ وبذلك يسود الرخاء والسلام فى فلسطين .

هذا ما جاء فى الكتاب الأبيض ، ذكرناه بوجه الإيجاز . ولقد ركدت على أثره (وبعبارة أخرى إثر ثورة العرب فى ١٩٢٩ م) الحركة الصهيونية . وهبط عدد المهاجرين اليهود إلى الحضيض . لا ، بل نزح عن البلاد عدد كبير

من اليهود الذين جاءوا إليها بعد الاحتلال .

ونشطت الهيئات الوطنية العربية للمطالبة بالحكم الذاتى . فراحت تنادى بإلغاء الانتداب ، ومقاومة الوطن القومى اليهودى . وراح العرب يقاطعون اليهود ، ويقاطعون بضائعهم ومنتجاتهم . وكانت القدس مركزاً للحركات الوطنية ، بجميع ألوانها .

ولكن الحكومة البريطانية ما لبثت أن نكصت على عقبيها . إذ أصدر رئيسها آنذاك المستر رمزى مكدونالد بياناً (١٣ شباط ١٩٣١) محا فيه بجرة القلم ما جاء فى الكتاب الأبيض . وذلك قد جعل العرب يعتقدون أنه لا خير يرجى من الإنجليز . وأن النضال يجب أن يوجه ضدهم قبل اليهود .

واستقال المندوب السامى السر جون تشانسلور من عمله (٣١ آب ١٩٣١) إثر هذا النكوص .

فخلفه المندوب الرابع اللفتنانت جنرال السر أرثور غرنفيل واكهوب

Lieut - General Sir Arthur Grenfell Wauchope, K.C.B. C.M.G. C.I.E. D.S.O.

ولما هبط هذا القدس فى أول أيلول ١٩٣٠ رأى أمامه بلاداً تتقلى على جمر الثورات والقلاقل ، وشعباً مثقلا بالضرائب ، واستياءً يشمل جميع الطبقات . فأبدى ، أول ما أبدى ، اهتماماً بالفلاحين ؛ فخفض عنهم الضرائب ، وراح يمدهم بالقروض الزراعية . فما لبث هؤلاء أن لقبوه : (صديق الفلاح) . ولو دروا أن سياسته ستنتهى حتماً بإفنائهم وإفناء بلادهم لما فعلوا . إذ أنه فى الوقت الذى كان يمد فيه يده اليمنى إلى الفلاحين ، كان يمد اليسرى إلى اليهود(١) . فسمح لهم بالهجرة إلى فلسطين ودخلها منهم فى السنوات الخمس التى قضاها فى هذه البلاد مئتان وخمسون ألفاً . ونشط اليهود ، على عهده ، لشراء الأراضى .

وهذا كله أغضب سكان البلاد . فراحوا يتنادون . وعقدوا فى جوار الحرم

(١) "Trial and Error" by Weizmann

(كانون الأول ١٩٣١) مؤتمراً إسلامياً حضره عدد كبير من المسلمين : من فلسطين والأردن ، وسوريا ، ولبنان ، واليمن ، والعراق ، ومصر ، والحجاز ، ومن تونس ، وبرقة ، وفارس ، والجزائر ، والمغرب الأقصى ، ومن تركيا ، وتركستان الصينية ، والهند ، والقفقاس ، حتى ومن يوغسلافيا ، ونيجريا ، وجاوا ، وسيلان .

وقرر المؤتمرون ، فيما قرروا ، إيجاد كتلة عربية إسلامية تقف سداً منيعاً أمام مطامع اليهود فى الأرض المقدسة ، ومقاطعة جميع المصنوعات الصهيونية فى جميع الأقطار الإسلامية ، وتنبيه العالم الإسلامى إلى الخطر الكامن وراء الصهيونية ، وصد تيار الهجرة اليهودية ، ومقاومة بيع الأراضى لليهود ، ودعوة العالم الإسلامى لشرائها ، واستنكار الاستعمار بجميع ألوانه فى أى قطر من الأقطار الإسلامية ، واعتبار قضية العرب الأرثوذكس جزءاً من القضية العربية .

وكان هؤلاء (أى العرب الأرثوذكس) قد عقدوا فى يافا وقبل ذلك ببضعة أيام (تشرين الثانى ١٩٣١) مؤتمراً أيدوا فيه المطالب الوطنية . وقرروا ، فيما قرروا ، أن يكون البطريرك عربياً لا يونانياً أجنبياً كما هى الحال . وأن لا يعترفوا بأى بطريرك لا يشترك الشعب فى انتخابه .

وعقدت اللجنة التنفيذية العربية اجتماعاً (١٩٣٣) درست فيه الموقف . وقررت أن تقام فى القدس وفى سائر أنحاء فلسطين مظاهرات يعبر فيها الشعب عن سخطه واستنكاره للسياسة القائمة . وما كادت الحكومة تتلقى الخبر حتى أصدرت بلاغاً منعت فيه قيام المظاهرات . إلا أن اللجنة التنفيذية ثبتت فى قرارها . لا ، بل إنها راحت تسير فى مقدمة المتظاهرين فى القدس . واشترك النساء مع الرجال فى هذه المظاهرة . وجاء الإنجليز بحرابهم ودباباتهم ، ففرقوا المتظاهرين ؛ بعد أن جرحوا منهم خمسة وثلاثين ، وجرح خمسة من رجال البوليس وكذلك قل عن المظاهرة التى قامت فى يافا بعد ذلك ببضعة أيام . تلك المظاهرة

التى فرقها الإنجليز بالقوة ، بعد أن قتلوا ٣٠ عربياً وجرحوا زهاء مئتين .

وتكهرب الجو ، فى أواخر عام ١٩٣٥ ، بسبب بيع الأراضى وتغلغل النفوذ اليهودى فى أداة الحكم ، ولا سيما تيار الهجرة الذى لم ينقطع . وقد دخل البلاد فى ذلك العام وحده خمسون ألف يهودى ، فقامت البلاد قومة رجل واحد ، تطالب الحكومة بصد ذلك التيار ، وشعر الجميع بالخطر ؛ فاتحدت الأحزاب ، واتفقت كلها على المطالبة بالحكم الذاتى ، ووقف تيار الهجرة الذى طغى على البلاد . ولما لم تلب الحكومة طلبها أعلنت الإضراب العام . ودام الإضراب الذى بدأ فى ٢٥ نيسان ١٩٣٦ ستة أشهر كاملة . ووقفت الأعمال خلالها فى جميع المؤسسات العربية . فى المتاجر ، والمصانع ، والمكاتب ، والمدارس ، وفى ميناء يافا ، وفى كل مكان . وقد شمل الإضراب وسائل النقل على اختلاف أنواعها .. فى المدن والقرى . . فلم يذهب العمال إلى أعمالهم والتجار إلى متاجرهم . والطلاب والمعلمون إلى مدارسهم . . وامتنع المحامون عن ارتياد دور المحاكم وعن المرافعات والمحاكمات ، إلا إذا دعاهم الواجب لإنقاذ عربى من مخالب السلطة .... وسلم المخاتير أختامهم إلى السلطة ممتنعين عن تلبية دعوتها أو الإجابة عن أسئلتها . . . كما امتنع القرويون بوجه عام عن ارتياد الأسواق وعن بيع منتجاتهم وخضرهم . . وأضربت البلديات عن كل عمل ، خلا أعمال التنظيف والتنوير وإيصال المياه إلى المنازل . حتى السجناء ، فقد أضربوا عن العمل . . . كما أضرب رجال البوليس العرب ، فراحوا يطالبون السلطة أن تساويهم بزملائهم البريطانيين من حيث الدرجات والامتيازات ، وفصلهم عنهم بالمرة من حيث الأمر والنهى . . .

وراح رجال الدين يعظون الناس فى مساجدهم وكنائسهم إلى ما فيه خيرهم وصلاحهم .

وقصارى القول شمل الإضراب جميع مرافق البلاد ، فلم يستثن منه سوى المطاحن والأفران والمستشفيات والعيادات الطبية والصيدليات .

وأما الصحف فقد اكتفت بالإضراب ثلاثة أيام . ثم عادت إلى الظهور كى ترشد الأمة إلى خيرها ، وتطلعها على ما يعتور سبيلها من عثرات . وكذلك قل عن الموظفين العرب من الدرجة العليا ؛ فقد كتبوا إلى الحكومة مذكرة قالوا فيها إنهم يشاطرون أمتهم فى شعورها ، ويطالبون بإعطائها حقها . وعبثاً حاولت الحكومة أن تقنع زعماء الأحزاب كى يعدلوا عن الإضراب ، وينصحوا الناس بالعودة إلى أعمالهم .

واتحدت الأحزاب العربية الفلسطينية كلها : حزب الاستقلال العربى الذى تأسس فى ٤ آب ١٩٣٢ وزعيمه المحامى عونى عبد الهادى . . . وحزب الدفاع الوطنى الذى تأسس فى ٢ كانون الأول ١٩٣٤ وزعيمه راغب النشاشيبى . . . والحزب العربى الفلسطينى الذى تأسس فى ٢٤ نيسان ١٩٣٥ وزعيمه جمال الحسينى . . . وحزب الإصلاح الذى تأسس فى ١٨ حزيران ١٩٣٥ وزعيمه الدكتور حسين فخرى الخالدى . . . وحزب الكتلة الوطنية الذى تأسس فى ٤ تشرين الأول ١٩٣٥ وزعيمه المحامى عبد اللطيف صلاح . والأحزاب الأربعة الأولى تأسست فى القدس ، وجعلت مقرها الرئيسى فيها . وأما حزب الكتلة فقد تأسس فى نابلس ، واتخذها مركزاً لأعماله . وجميع هذه الأحزاب كانت تستهدف خير البلاد . وجاء فى برامجها أنها تطلب استقلال البلاد ضمن وحدة عربية كبرى ، وتقاوم فكرة الوطن القومى اليهودى ؛ وإن كان بعضها يختلف عن البعض الآخر فى بعض الأشكال ووسائل التنفيذ .

ولما جد الجد وأيقن الجميع أن الحكومة الإنجليزية لا تنوى بهم خيراً وأن فلسطين ضائعة لا محالة إذا لم يتحدوا ، وأعلن الإضراب العام ؛ اتحدوا ، فألفوا لجنة أسموها (اللجنة العربية العليا) . ألفوها من السادة : الحاج أمين الحسينى ، راغب النشاشيبى ، أحمد حلمى عبد الباقى ، الدكتور حسين الخالدى ، يعقوب فراج ، ألفرد روك ، عونى عبد الهادى ، عبد اللطيف صلاح ، الحاج يعقوب

الغصين ، جمال الحسيني . وانتخبت هذه اللجنة لرياستها الحاج أمين ، وأميناً لمالها أحمد حلمي عبد الباقي ، وأميناً لسرها عوني عبد الهادي .

وفي الجلسة الأولى التي عقدتها بتاريخ ٢٥ نيسان ١٩٣٦ أصدرت قرارها بالاستمرار على الإضراب حتى تجاب البلاد إلى مطالبها . ولخصت هذه المطالب بمنع الهجرة اليهودية منعاً تاماً ، ومنع انتقال الأراضي من العرب إلى اليهود ، وإنشاء حكومة وطنية مسؤولة أمام مجلس نيابي .

ودعت اللجنة العليا الشعب بمختلف طبقاته إلى مؤتمر عام ، عقد في القدس بتاريخ ٧ آيار ١٩٣٦ . فأيد المؤتمرون قرار الإضراب ، مضيفين إليه قراراً آخر ، هو الامتناع عن الضرائب . وقد امتنع الناس عن الدفع اعتباراً من ١٥ آيار . فأعلنت الحكومة قانون الطوارئ . واعتقلت عدداً من خيرة شبان البلاد ورجالاتها ؛ فزجت بعضهم في معتقل أقامته في عوجا الحفير قريباً من التخوم المصرية . والبعض الآخر في صرفند على مقربة من الرملة . وزادت قواتها التي كانت ترابط في البلاد ؛ فراح يعسكر فيها عشرة آلاف جندي . وازداد هذا العدد ، بعد قليل ، فبلغ العشرين ألفاً ، تعززهم الطائرات والدبابات ومختلف أنواع الأسلحة والمعدات .

وبعد أن كانت المقاومة العربية منحصرة في الإضراب ، انقلبت في شهرها الثاني إلى ثورة علنية . إذ راح الأهلون يصطدمون بالجند حيثما يلتقون . فقطعت أسلاك البرق والهاتف ، وهوجمت القطارات الحديدية ، ونسفت الجسور ، ودمرت أنابيب البترول ، كما دمرت المباني الحكومية ، وأطلق الرصاص على الجنود واليهود ، وسدت الشوارع بالحجارة ، ورشت الطرق بالمسامير عرقلة لوسائل النقل ، وهوجمت المستعمرات اليهودية في الليل والنهار . وقد أخليت معظم هذه المستعمرات من سكانها . وما كان اليهود ليستطيعوا السير والتنقل من مكان إلى مكان إلا في سيارات مصفحة بالفولاذ .

ولم تقف الحكومة حيال ثورة العرب هذه وقفة المتفرج . بل إنها أمرت جيشها بالنزول إلى الميدان ، وكان عدده قد ازداد — كما سبق وقلنا — فأصبح مؤلفاً من عشرين ألف مقاتل . وقام هؤلاء بتنفيذ الأوامر التى أعطيت لهم ؛ ففتشوا العرب فى مدنهم وقراهم ، ونسفوا دورهم ومنازلهم ، وحطموا كل ما وقعت عليه أيديهم فى تلك المنازل من آلات وأدوات ومن مواد غذائية . وقتلوا وجرحوا عدداً كبيراً من الأهلين : لا فرق فى نظرهم بين مدنى وقروى . بين مسالم وثائر . . . وذلك قد حدا بالقرويين لهجر قراهم ، ومعظم الناس لهجر منازلهم وهؤلاء الذين هجروا قراهم ومنازلهم قد اعتصموا بالجبال . فزادوا النار لهيباً . وما كاد يمر مئة يوم على بدء الإضراب حتى كانت نيران الثورة قد ازدادت اضطراماً ، وراح الثوار يتحدون الجند فى كل مكان .

فازداد الموقف حرجاً . وعبثاً حاول المصلحون الذين توسطوا بين الطرفين كى يعيدوا المياه إلى مجاريها . . ومن هؤلاء الأمير عبد الله بن الحسين أمير الأردن ، والمستر دانيال أوليفر وهو رجل إنجليزى من طائفة الفرندز ، ونورى باشا السعيد وزير خارجية العراق . وقد أكد هذا أنه يمثل فى وساطته الحكومات العربية الثلاث : العراق والمملكة العربية السعودية واليمن . ولكن هذه الوساطات ذهبت أدراج الرياح . إذ أصر الفريقان على عنادهما : الإنجليز وكانوا واقعين تحت تأثير اليهود . فلم يشاءوا الانصياع لإرادة الوطنيين . والوطنيون ليسوا بمقتنعين بنزاهة الإنجليز وإخلاصهم . ولقد أتى الإنجليز بنجدات جديدة وضعوها تحت إمرة قائد من رجالهم العسكريين . ألا وهو اللفتنانت جنرال ديل . وكان قبل ذلك مديراً للعمليات العسكرية فى وزارة الحرب البريطانية . ودخل البلاد فى الوقت نفسه ، خمسمئة مقاتل ينتمون إلى الأقطار العربية المجاورة ، يقودهم فوزى القاوقجى ، وهكذا اكتسبت الثورة شكلا منظماً ، ووقف الفريقان العرب والإنجليز وجهاً لوجه .

ولقد فرض الإنجليز الأحكام العرفية ، ووضعوا نظام الدفاع موضع التنفيذ ، ومنحوا المندوب السامى حق التوقيف والاعتقال والنفى والإبعاد ؛ كما منحوه حق السيطرة على الصحف والمواصلات وجميع أنواع المخابرات وفرض الغرامات ومصادرة الأملاك والأموال وسن القوانين والأنظمة التى يراها كافية لإعادة الهدوء والسكينة .

ولكن هذه التدابير ، على شدتها ، لم ترهب الثوار . بل راحوا يعملون بجد ونشاط وقد اقتتلوا مع الجند حيثما كانوا يلتقون . ووقعت معارك شديدة كانت أشدها تلك التى وقعت فى شمال فلسطين ، وفى قطاع الخليل . وأبدى فتيان فلسطين من البطولة والتضحية ما لا يتسع لذكره هذا الموجز . وسنذكره ، ونذكر أسماء الشهداء الأبرار فى كتابنا المفصل إن شاء الله . ونريد أن نكتفى هنا بالقول إن المعارك ظلت مستمرة بين الجنود البريطانيين والثوار الفلسطينيين إلى أن توسط ملوك العرب : الملك عبد العزيز آل سعود ملك المملكة السعودية ، والملك غازى ملك العراق ، والأمير عبد الله بن الحسين أمير الأردن . وقبلت اللجنة العربية العليا وساطتهم . فأعلنت إنهاء الإضراب والاضطراب اعتباراً من يوم الإثنين الموافق ١٢ تشرين الأول ١٩٣٦ .

وهكذا يكون الإضراب قد دام مئة وستة وسبعين يوماً . وبلغت ضحاياه ٣١٥ قتيلا (١٩٣ من العرب والباقون من اليهود والجيش) و ١٣١٥ جريحاً (٨٠٣ من العرب والباقون من اليهود والجيش) .

ولقد كان ربح العرب ، رغم خسارتهم فى الأرواح ، عظيما ؛ إذ أنهم كانوا قبل ذلك مختلفين ، ولما جد الجد اتحدوا . وأيقنت الحكومة ، واليهود معها ، أنه ليس من السهل إخضاعهم .

وانتدبت الحكومة ، بعد ذلك بقليل ، لجنة ملكية ؛ مهمتها التثبت من أسباب الاضطرابات التى حدثت فى فلسطين ، والتحقيق فى كيفية تنفيذ صك

الانتداب ، ورفع التواصى التى تراها مناسبة لإزالة الظلامات ومنع تكرار الاضطرابات .

وفى ١١ تشرين الثانى ١٩٣٦ جاءت اللجنة برأسها اللورد بيل . ولكن العرب قاطعوها فى بادئ الأمر فلم يحفوا لاستقبالها . إذ كانوا قد استاءوا من البيان الذى أصدره وزير المستعمرات المستر أورمسى غور ، قبل وصولها بستة أيام ، والذى قال فيه « إنه ليس هنالك أسباب تبرر توقيف الهجرة » . ولكنهم عادوا فأصاخوا لنصح ملوكهم ، وعدلوا عن مقاطعتهم . فاتصلوا بها . وأدلوا بآرائهم أمامها كما أدلى بآرائهم اليهود ، والحكومة . وكانت النتيجة أن اعترفت اللجنة بحق العرب ، وعدم إمكان عيش الفريقين ، العرب واليهود ، فى صعيد واحد ، وبضرورة العمل على حل المشكلة عن طريق التقسيم .

ولقد انقضى عهد هذا المندوب (أى واكوب) ، كما ترى ، فى صراع وقلق لم تذق البلاد فيه طعم الراحة ؛ رغم ما فعلته الحكومة أو حاولت أن تفعله من أجل إنعاش الفلاحين وإعفائهم من الضرائب .

ولقد قسمت فلسطين ، على عهده ، إلى ثلاثة ألوية (١٩٣١) وهى :

١ — لواء القدس ، مؤلف من أقضية القدس ، رام الله ، أريحا ، بيت لحم .

٢ — اللواء الشمالى ، مؤلف من أقضية حيفا ، عكا ، الناصرة ، طبريا ، صفد ، نابلس ، جنين ، طولكرم ، بيسان .

٣ — اللواء الجنوبى ، مؤلف من أقضية يافا ، الرملة ، غزة ، بئر السبع ، عوجا الحفير .

وجاء بعد السر واكهوب ، السر هارولد الفرد ماك مايكل Sir Harold Alfred Mac Michael, K.C.M G., D.S.O. جاء فى ١ آذار ١٩٣٨ .

ثم جاء الفيلد مارشال الفيكونت غورت Field—Marshal Viscount Gort V.C., V.C., G.C.B., C.B.E.D.S.O., M.V.O., M.C., جاء فى ٣١ تشرين الأول ١٩٤٤

ثم جاء اللفتنانت جنرال السير ألن غوردن كننغهام حامل الصليب الأكبر لوسام الحمام الرفيع الشأن من رتبة فارس ؛ ووسام الخدمة الممتازة من رتبة رفيق D.S.O. ، ووسام الصليب العسكرى C.M.G. .

جاء فى ٣١ تشرين الثانى ١٩٤٥ . ولكن أحداً من هؤلاء لم يستطع تهدئة الحال .

إذ لم يألُ الشعب العربى بفلسطين جهداً عن المطالبة بالحكم الدستورى ، وإلغاء الانتداب ، ومقاومة الوطن القومى اليهودى ، على عهد المندوبين المتقدم ذكرهم . لا ، بل وطيلة عهد الاحتلال البريطانى (١٩١٧ — ١٩٤٧ م) ولكن جميع الجهود التى بذلت فى هذا السبيل ، ذهبت هباء منثوراً . لأن السلطة المنتدبة ، وبعبارة أفصح ، الحكومة الفلسطينية ، وهى حكومة إنجليزية بحت ، كانت ضالعة إلى أبعد حدود التحيز مع اليهود ، ومؤيدة لهم فى مشروعاتهم وأعمالهم الرامية إلى تهويد فلسطين .

وقد كان لها ، ولهم ، ما أرادوا . وسنذكر ذلك بوجه التفصيل فى الجزء الأخير لكتابنا (تاريخ القدس) . ذلك الجزء الذى خصصناه لنكبة بيت المقدس والفردوس المفقود . فليرجع إليه من شاء .

الضرائب فى عهد الاحتلال

وإليك بوجه الإجمال ، بعض المعلومات التى فرضت على السكان فى عهد الانتداب[1] .

---

(١) يحسن الرجوع إلى ما كتبناه عن الضرائب فى العهد التركى ، قبل قراءة هذا الفصل ، لتصح المقارنة من هذه الناحية ، بين العهدين .

ثبت الإنجليز ، عند احتلالهم البلاد ، الضرائب التى كانت الحكومة العثمانية تجبيها قبل إعلان الحرب . وذلك ببيان أذاعوه على الناس يومئذ . وبدأوا بجباية الضرائب على الطريقة وبالنسبة التى كانت متبعة من قبل ، اعتباراً من اليوم الأول من شهر آذار ١٩١٨ . هذا بعد أن ألغوا(١) جميع البقايا عن جميع الضرائب التى استحقت للخزينة قبل ذلك التاريخ . وقد استثنوا من هذا الإلغاء الضرائب التى كانت فى العهد التركى تحصل باسم الديون العمومية . وقد ألغوا إلغاءً تاماً — ضريبة صيد الأسماك ، وبدل التمتع ، وبدل العسكرية ، وبدل السخرة ، أى تشغيل الشباب المكلفين بإنشاء الطرق من غير أجر .

واستبدل الإنجليز ضريبة الويركو والمسقفات ، تلك الضريبة التركية ، بضريبة الأملاك على المدن (١٩٢٨) وراحوا يحصلونها بنسبة ١٠٪ من قيمة الإيجار الصافى السنوى للأملاك الواقعة فى المدن . كما استبدلوا ضريبة العشر التى كانت تجبى من المزارعين عن حاصلاتهم الزراعية بضريبة الأملاك فى القرى (١٩٣٥) . وهذه الضريبة فرضت على الأراضى حسب جودتها وأصنافها والغاية الزراعية التى خصصت من أجلها . ولقد صنفت الأراضى من أجل ذلك أصنافاً مختلفة . وفرض على كل صنف مبلغ معين . فالأرض من الصنف الأول ، مثلا ، وهى المخصصة لزراعة البرتقال والليمون وسائر أنواع الحمضيات ، فرض على صاحبها أن يدفع عن كل دونم منها ٨٢٥ ملا . والموز ٥٦٠ ملا . والأراضى الواقعة تحت الماء ١٦٠ ملا (؟) وهكذا تسير النسبة المقررة فى انخفاض حسب نوع الأرض من ٤٠ إلى ٣٥ ملا . ٣٠ و ٢٥ و ٢٠ و ١٨ و ١٥ و ١٢ و ٨ ملات . وهناك أنواع من الأرض لا تستغل إلا قليلا . فقد أعفيت من هذه الضريبة إعفاءً تاماً .

وأعلن الإنجليز فى أوائل احتلالهم لهذه البلاد (١٩٢١) المسكوكات

---

(١) (النظام الاقتصادى فى فلسطين) للأستاذ سعيد حماده ص ٦٧٨ .

وأوراق النقد المصرية نقداً قانونياً . كما أعلنوا الليرة الإنجليزية الذهب أيضاً نقداً قانونياً . وظل الأمر كذلك حتى عام ١٩٢٧ حيث استبدل النقد المصرى بنقد فلسطينى وضربت فى لندن عملة فلسطينية .

وبلغت ضريبة الأملاك التى جمعت من مدينة القدس فى آخر سنة من سنى الاحتلال (١٩٤٧) ثلاثة عشر ألف جنيه فلسطينى ، وأما ضريبة الأملاك التى جمعت من قراها فقد بلغت فى تلك السنة سبعة عشر ألف جنيه .

وبالإضافة إلى النوعين المتقدمين من الضرائب المباشرة ضريبة ثالثة ، تسمى ضريبة الحيوانات ، فقد فرض الإنجليز على كل رأس من الغنم والماعز ٤٨ ملا ومن الجمال ١٢٠ ملا ومن الخنازير ٩٠ ملا .

وهناك الضرائب غير المباشرة كالرسوم الجمركية ، ورسم التمغة (الطوابع) ورسم المكس . وهذا يفرض على عيدان الكبريت ، والملح ، والتبغ ، والخمر .

وهناك أيضاً الرسوم التى تجبى عن الرخص — كالرخص التى تعطى لتعاطى المهن ورخص النقل على الطرق ، وكذلك قل عن رسوم المحاكم ، ورسوم تسجيل الأراضى ومسحها ، ورسوم الجوازات . وما إلى ذلك من الرسوم التى لم نر لزوماً لذكرها بالتفصيل فى موجزنا هذا . وإن كنا قد ذكرناها مطولة فى كتابنا المفصل ، فليرجع إليه من يشاء .